ما يُنشر في هذه الصفحة يعبّر عن رأي كاتبه وليس بالضرورة عن رأي الصحيفة

صداقة التنين والحكيم

يخاف العالم من طفرة «تنين» الصين، ويتوجس من النمو الواعد للهند «الحكيمة». ماذا لو قرر العملاقان الآسيويان تشكيل حلف استراتيجي؟ لن يكون هناك داع لتخمين الأجابة، فالدولتان قررتا انهاء خمسة عقود من الصراع العسكري والسياسي والاقتصادي والاستراتيجي وتوحيد جهودهما من اجل تشكيل جبهة آسيوية تقف امام اميركا من ناحية، واوروبا من ناحية اخرى. ونظرا لان سنوات العداء بين البلدين «كانت الهند حليفة اميركا خلال الحرب الباردة، فيما كانت الصين اقرب مضيق ملقا بين اندونيسيا وماليزيا، علما بأن هذا المضيق يعتبر خطا حيويا ومهما للسفن. ورغم ان الهند والصين، اكثر دولتين مأهولتين بالسكان عالميا، جارتان فانه لم تجمع بينهما علاقات ودية على مدى العقود الخمسة السابقة. فالنزاع الحدودي بين الجانبين والحرب المريرة عام ١٩٦٢ دفعت بنيودلهي إلى حضن الاتحاد السوفياتي السابق، القوة الشيوعية الاخرى المناهضة للصين آنذاك. ولم يزر الهند سوى بضعة رؤساء حكومات صينيين فقط على مدى العقود الخمسة السابقة ابتداء من زيارة الوزراء الصيني وين جياباو ان ليس ثمة خصومة او تنافسا بين الدولتين وإنما علاقات جوار ودية تهدف إلى تحسين العلاقات من خلال التعاون. وقال في سياق حديثه حول العلاقات بين البلدين ان «البعض ينظر إلى الصين والهند كمتنافسين»، مردفا «القرن الواحد والعشرين سيكون قرنا آسيويا اذا طورت الصين والهند علاقاتهما وعملتا سويا». غير ان الاتفاق الاخير لم يكن تطورا مفاجئا، فالجانب الصيني ابدى اهتماما بالهند خلال السنوات القليلة الماضية اثر ملاحظة الصين للصعود السريع في معدلات النمو الاقتصادي في الهند، خاصة في ما يتعلق بقطاعات الخدمات ومجالات «الاقتصاد الجديد، مثل تكنولوجيا المعلومات والفضاء وتكنولوجيا الاشياء المتناهية الصغر والتحديث العسكري.

واذا وضعنا الدوافع الاقتصادية جانبا، ترغب الصين في تطوير علاقات افضل مع الهند لأنها تنافس الولايات المتحدة في ان يكون لها نفوذ في الهند، خصوصا ان الولايات المتحدة متقدمة على بكين بسنوات طويلة في إدراك امكانيات الهند كقوة عسكرية وتجارية واقتصادية، كما ان واشنطن زادت كثيرا من حجم تعاونها مع الهند في المجالين. يقول سريكانث كوندابالي، الذي ألف عدة كتب وأبحاث عن الصين بما يشكلها نشر القوات الاميركية في محيطها، ليس فقط في مناطق تقليدية مثل اليابان وكوريا الجنوبية واستراليا ونيوزيلاند، وإنما ايضا الفلبين وسنغافورة وباكستان وجمهوريات آسيا الوسطى. يضاف إلى ذلك ان الصين تشعر بمخاوف إزاء احتمال ان تصبح هدفا لضغوط واشنطن خلال فترة بوش الثانية في البيت الابيض.

الأمر الأكثر إثارة للقلق لدى المواطنين الصينيين هذا الأسبوع ربما يكون اعتزام الهند والولايات المتحدة إرسال قوات تابعة للبحرية الهندية لاجراء دوريات في منطقة متطورا للتعايش بين المذاهب والطوائف والجماعات الدينية والفرق الصوفية وغيرها في مرحلة القوة التي امتدت طوال القرنين السادس والسابع عشر، تحول إلى عبء عليها في مرحلة الضعف. فقد أضعفت الهزائم العسكرية السلطنة منذ أواسط القرن الثامن عشر، وتجرأ الأوروبيون عليها بإرسال حملة نابوليون بونابرت إلى مصر في أواخر ذلك القرن، وتحديدا في سنوات ١٧٩٨. وكان نابوليون قد خطط لاحتلال مصر وبلاد الشام في طريقه لاحتلال «الأستانة» وإنهاء السلطنة العثمانية.

إلا أن صمود الجزار في عكا احبط مخططه العسكري قبل أن يتلقى أسطوله البحري هزيمة كبيرة أمام الأسطول الإنجليزي في معركة أبي قير قرب الإسكندرية. يلاحظ في هذا المجال أن نابوليون قد اكثر من إصدار البيانات الموجهة إلى طوائف بلاد الشام ومصر بهدف استمالة زعمائها إليه تحت ستار إنقاذهم من الحكم العثماني الاستبدادي ومساعدتهم على إقامة أنظمة ديمقراطية على النمط الغربي تحمي الأقليات الدينية والعرقية والمغوية. ورغم فشل مشروعه السياسي والعسكري بات على السلطنة العثمانية أن تواجه مطالب تلك الأقليات في طلب الديمقراطية، والحريات العامة والفردية.

أحلام الدولة – الأمة والموقف القومي العربي من مشكلة الأقليات إنطلاقا من شعارات رومانسية كثيرة منها «أرض العرب للعرب» كان لقادة الفكر القومي العربي مواقف متشنجة تجاه مسألة الأقليات القومية والأثنية واللغوية على امتداد الوطن العربي. ومارست بعض الدول العربية سياسة تعريب خاطئة أدت إلى حرمان الأقليات من حقوقها الطبيعية في التحدث بلغاتها والحفاظ على تراثها الثقافي من جهة، وإلى افتعال معركة ثقافية ما زالت مستمرة حتى الآن بين العربية واللغات الأوروبية الأخرى، خاصة الفرنسية في دول شمال أفريقيا العربية. وكان بالإمكان تجاوز تلك المعركة بسهولة عن طريق تعليم الطلاب اللغتين معا

عداء التعايش في القارة العجوز

قبل كل انتخابات مهمة في أوروبا، ومن بينها الانتخابات البريطانية التي حمي وطيسها مع اقتراب موعد إجرائها في مايو/أيار المقبل، تتجه الأنظار إلى التأثير المتزايد للأحزاب اليمينية واليمينية المتطرفة على خطاب الأحزاب الاشتراكية والليبرالية، وهي تأثيرات يمكن ملاحظتها مؤخرا في معالجة الأحزاب الاشتراكية والعمالية لموضوعات الهجرة واللجوء على سبيل المثال. وليست ظاهرة اليمين المتطرف إجمالا بجديدة على الساحة الأوروبية، لكن القوة السياسية المتزايدة التي باتت تتمتع بها وتعكس نفسها في صناديق الاقتراع هي الجديدة. وقد شهدت أوروبا منذ بداية الثمانينات امتدادا جديدا للأحزاب اليمينية، واليمينية المتطرفة، تزامن مع محاولات الاتحاد الأوروبي الناجحة في تخطي الافكار والنزعات القومية الأوروبية لبناء ثاني أكبر قوة سياسية واقتصادية في العالم. وقلب هذا الد أوروبا رأسا على عقب وغير خارطتها الجيوسياسية في فبراير/شباط ٢٠٠٠ عندما حصل الحزب الليبرالي النمساوي بقيادة هايدر على حوالي ٣٠ بالمائة من الأصوات في الانتخابات التشريعية سمحت له بالاشتراك في حكومة ائتلافية، ثم وصل الى ذروته في ابريل/نيسان ٢٠٠٢ عندما حقق جان ماري لوبان انتصارا تاريخيا في فرنسا بحصوله على نسبة ٢٠ بالمائة من الأصوات، أوصلته الى الدور الثاني من الانتخابات الرئاسية الفرنسية. وبينما يعول بعض الخبراء هذا الد الى منأوأة بعض الناخبين للنظام الحاكم واحتجاجهم على السياسات الأوروبية المنفتحة ويعتبرون ان الأصوات الجديدة التي حصدها اليمين الأوروبي ما هي إلا عقاباً للطبقة الحاكمة تزول مع زوالها، يعرب بعض آخر عن تخوفه لانخراط هذه الأصوات في الأحزاب اليمينية المتطرفة انخراطا مطولا أو دائما.

ويعتبر التقدم الذي أحرزه اليمين في فرنسا والنمسا الأهم والأكثر تأثيرا على الخارطة الجيوسياسية الأوروبية ولكنه ليس التقدم الوحيد الذي حصدته هذه التيارات في القارة العجوز. ففي ايطاليا فاز سيلفيو برلوسكوني بالانتخابات التشريعية ٢٠٠١ بعد اقامة حلف مع التيار الفاشي الذي يتزعمه جيان فرونكو فيني، ومع حزب رابطة الشمال في لومبارديا بزعامة أومبيرتو روسي. وفي الدنمارك حصل الحزب الشعبي الدنماركي الذي تتزعمه بيا كارسغارد على نسبة ١٢ بالمائة من الأصوات في الانتخابات التشريعية ٢٠٠١ جعلت منه الشريك الثالث في الحكومة الدنماركية المحافظة. أما في النروج فقد حصل حزب التقدم اليميني المتطرف الذي يتزعمه كارل ايفان هايغن على نسبة ١٥ بالمائة من الأصوات في انتخابات سبتمبر/أيلول ٢٠٠١ جعلته يتقدم إلى المرتبة الثالثة في لائحة الأحزاب النروجية بعد حزبي العمال والمحافظين.

وفي بلجيكا استطاعت التيارات اليمينية الفوز بـ ١٥ مقعدا في البرلمان البلجيكي، بالاضافة إلى خمسة مقاعد في مجلس الشيوخ، وعلى الرغم من أنها لا تشارك فعليا في الحكومة إلا أن الخبراء يعترفون بأن لهذه القوى وزنا مهماً في الحياة السياسة البلجيكية استطاعت من خلاله فرض وجودها على المسرح السياسي. أما في هولندا فقد استطاع اتباع بيمس فورتوين، زعيم اليمين المتطرف بقيادة الزعيم الجديد مات هيربين، الحصول على نسبة كافية من الأصوات في الانتخابات التشريعية ٢٠٠٢ سمحت له بالحصول على ٢٦ مقعدا في البرلمان الهولندي والفوز بأربع حقائب وزارية في الحكومة الجديدة من بينها وزارة الهجرة. والمعروف ان فورتوين المعادي للإسلام والذي اغتيل في مايو/أيار ٢٠٠٢، على يد مواطن هولندي، كان قد اقترح على غرار ما اقترحه لوبان في فرنسا، حذف مبدأ «اللا تمييز» من الدستور الهولندي. وفي البرتغال حصل باولو بورتاس زعيم الحزب الشعبي البرتغالي المناهض للهجرة على نسبة ٩ بالمائة تقريبا في انتخابات ٢٠٠٢ أعطته حقيبة وزارة الدفاع. أما في سويسرا فقد حصد زعيم حزب الشعب السويسري كريستوف بلوشر على اكثر من ٢٨ بالمائة من الأصوات في انتخابات ٢٠٠٣.

أما بالنسبة لبريطانيا وألمانيا، فعلى الرغم من تمكن اليمين من الفوز ببعض المقاعد في الانتخابات البلدية «مانشستر – بريطانيا ٢٠٠٢، والانتخابات الاقليمية «ساكس انهالت وهامبورغ – ألمانيا ٢٠٠١»، على سبيل المثال لا الحصر، إلا أنه يقي بعيدا عن الوصول الى تمثيل يسمح له بالمشاركة الفعلية في تقرير مصير هاتين الدولتين. وتبقى اسبانيا الدولة الاوروبية الوحيدة التي هي في منأى عن موجة اليمين المتطرف، إلا أنها ما زالت تعاني من النزعات الاقليمية اليمينية القومية التي تعبت في الماضي دور الحكم في الحكومة المركزية. وما زالت تلعب هذا الدور في بعض الحكومات الاقليمية. وقد حكم الحزب الشعبي اليميني الاسباني منفردا بعد فوزه للمرة الثانية على التوالي في انتخابات ٢٠٠٠ ثم حسر هذه الانتخابات لصالح الحزب الاشتراكي في العام الماضي. وتحمل بعض الاحزاب الهجرة مسؤولية المشاكل التي يتخبط فيها الاتحاد الاوروبي ولا تطالب بوقفها فحسب، وانما تذهب الى ابعد من ذلك لتطالب بترحيل المهاجرين. وفي موقف عدائها للاتحاد الاوروبي تحمله مسؤولية جميع مشاكل الهجرة وتعتبر أن الاجراءات والقوانين الاوروبية هي المسؤولة الوحيدة عن تفاقم مشاكلها الاقتصادية وعن تزايد تيارات الهجرة وتطالب باسترجاع «السيادة الوطنية»، بينما ينادي البعض الآخر من هذه الاحزاب بدمج المهاجرين في المجتمعات الاوروبية وبوضع قوانين جديدة لتنظيمهما. لاعتبار أن اوروبا بحاجة ماسة الى اليد العاملة الاجنبية للمحافظة على قدرتها الانتاجية وقوتها الاقتصادية التي تؤمن مستوى المعيشة الذي يصبو اليه الاتحاد الاوروبي. هناك عامل آخر يلفت النظر عند الامعان في معظم الاحزاب اليمينية الاوروبية وهو ان قاعدة ومحيدي هذه الاحزاب «يؤهون» الزعيم أو القائد الذي يلعب دورا رئيسيا في الحزب، فاذا رحل رحل الحزب معه. أما الاحزاب اليمينية الكبرى، المعتدلة في الكثير من الاحيان، خصوصا في المواضيع المتعلقة بالسياسة الاوروبية والهجرة، فقد حافظت على قاعدة شعبية مهمة بالالتفاف نحو وسط اليمين واعتماد سياسات جديدة بعيدة عن الآراء اليمينية الرجعية التقليدية في محاولة منها لتوسيع قاعدة ناخبيها والبقاء في السلطة، أو في محاولتها للوصول اليها.

> ✔ يعتبر التقدم الذي أحرزه اليمين في فرنسا والنمسا الأهم والأكثر تأثيرا على الخارطة الجيوسياسية الاوروبية ولكنه ليس التقدم الوحيد الذي حصدته هذه التيارات في القارة العجوز. ففي ايطاليا فاز سيلفيو برلوسكوني بالانتخابات التشريعية ٢٠٠١ بعد اقامة حلف مع التيار الفاشي الذي يتزعمه جيان فرونكو فيني، ومع حزب رابطة الشمال في لومبارديا بزعامة أومبيرتو روسي

أما القاسم المشترك الاكبر بين هذه الاحزاب اليمينية المتطرفة فهو الديماغوجيا وخطابات التعبئة التي تجذب الناخب، والداعية الى كراهية الاجنبي ورفضها للمسلم والمهاجر، والتحذير من مخاطر الارهاب التي «تهدد وجودها» والدعوة الى الانتماءات القومية التي لا تقود الا الى باب الانعزال والانكفاء على الذات. وربما يكون هذا الاخير هو الهدف النائم لبعض هذه الاحزاب ذات النزعة القومية أو الاقليمية. كما وانها تدعو الى حجب جميع الحقوق الاساسية الا عن السكان الاصليين. وذهب بعضها الى أبعد من ذلك بكثير حين ظهرت في فرنسا وألمانيا الشعارات القائلة «فرنسا للفرنسيين» و«ألمانيا للالمان». وبالرغم من اختلاف اليمين الاوروبي في الكثير من العقائد والمبادئ الا انه يلتقي في دفاعه عن الهويتين الاوروبيتين الدينية والثقافية ولكنه يختلف على أوروبا الاقتصادية. فبينما نرى، من جهة، كيف ان الجبهة الوطنية الفرنسية التي يتزعمها لوبان تنغلق على نفسها وتتمسك بقيم اليمين المتطرف التقليدية داعية الى طرد الاجنبي والمهاجر والى رفض الاندماج في الاتحاد الاوروبي الذي تعتبره سبب كل مشاكلها، نرى من جهة أخرى افتتاح اليمين الهولندي ورفضه لتبني مبادئ اليمين الرجعية. وبينما تسعى معظم قوى اليمين الاوروبي بالمشاركة في حكومات الدول التي تنتمي اليها رغم اختلافها مع حزب الاكثرية يظهر لوبان من جديد ليرفض اية مشاركة في أية حكومة ائتلافية.

ربما يعود سبب المد اليميني المتطرف في اوروبا الى الاخطاء التي ارتكبتها الاحزاب الحاكمة في معالجة قضايا الهجرة وقضايا التمييز العنصري الذي أساء الى الاقليات المتعايشة في المجتمعات الاوروبية، وربما يعود الى موجة الارهاب الاصولي التي عصفت في العالم في السنوات الاخيرة، أو الى التقشير الحاصل عند الحكومات الاوروبية في اعتماد سياسات من شأنها ان تحد من توسعه نحو الطبقات الاجتماعية غير اليمينية تقليديا. كما وربما يعود هذا المد الى تبني فكرة معاقبة الاحزاب الحاكمة من قبل فئة معينة من المجتمع. ولكن من الواضح ان هذه الظاهرة بدأت تتزايد منذ الثمانينات ووصلت الى أوجها في السنوات القليلة الماضية. ومن الصعب جدا التكهن حول مصيرها في المستقبل، ولكن من السهل اتخاذ التدابير اللازمة والصارمة في شتى المواضيع العالقة التي كانت سببا مباشرا لظهورها من جديد.

جورج الريس

خريطة الأقليات في العالم العربي

بشكل إيجابي مع خصوصيات مكوناتها الداخلية. وخلال مسيرتها الطويلة والثرية تجاوزت أكثر من نصف قرن واجهت الدولة العربية الحديثة مشكلات عدة منها مشكلة الأقليات. فكان عليها إظهار مقدرتها على تجاوز الموروث القديم للحدود القبلية، والنزاعات العائلية، والتشنجات الطائفية والعرقية. وقد تمتعت بعض القيادات العربية أو ثلاث لغات كما يجري في المدارس اللبنانية مثلا. والواقع انه يمكننا تحليل أبعاد السياسة العربية تجاه موضوع الاقليات، انطلاقا من فهم ابعاد المشكلات الكبرى المتعلقة بها، وأبرزها:

١- سياسة الدولة العربية الحديثة تجاه الأقليات في داخلها نشأت الدولة العربية الحديثة من طريق انضمام أو سلخ عدد من المقاطعات، أو الامارات، أو المشيخات التي توحدت في دولة مركزية، بعد أن توفرت لها قيادات قديمة – جديدة كان عليها أن تتعاطى بروح عالية من المسؤولية الوطنية والقومية مكنتها من تجاوز غالبية الحساسيات السابقة للزعماء المحليين، وصولا إلى بناء دولة حديثة منفتحة على العلوم العصرية، وتخطط لبناء مؤسسات قادرة على التكيف الايجابي مع تحديات العولمة.

٢- وتعتبر تجربة دولة الإمارات العربية المتحدة، من أرقى التجارب الوحدوية العربية في التاريخ الحديث والمعاصر. فقد رسخت دعائم الوحدة على أسس ثابتة ثم تضطر معها إلى إعادة فرض التوحيد بالعنف أو الاكراه بعد ردة معاكسة، على غرار ما حدث في تجربة اليمن بعد توحيد شطريها الشمالي والجنوبي. وقد جمعت الدولة الحديثة سبع إمارات ومشيخات تقاسمت جميعا بخطى مسرعة على طريق التقدم الاجتماعي والثقافي، والازدهار الاقتصادي، وبناء علاقات سليمة مع دول الجوار وباقي الدول العربية والعالمية. كما نجحت المملكة العربية السعودية، ومصر، وتونس، والمغرب، وسورية، والأردن وغيرها في تجاوز الكثير من سلبيات الموروث القبلي والطائفي. في حين أن دولا أخرى كالسودان، والعراق، ولبنان، ما زالت تعاني من الموروث السلبي للعهدين العثماني والأوروبي. فبناء الدولة الحديثة على أسس سليمة يتطلب تجاوز الانقسامات الطائفية والعرقية والقبلية والموروثة، والانتقال بها نحو المواطنة السليمة.

٣- اعتماد مبدأ المواطنة لحل مشكلة الأقليات يؤكد المفهوم الخلدوني للعصبية القبلية على أن بناء الدولة يفترض وجود عصبية دينية أو قبلية. إلا أن العصبية القبلية لا تنسجم بأي حال من الأحوال، مع طبيعة الدولة العصرية التي تعتمد في استمرارها وثباتها على تجاوز كل أشكال العصبيات السابقة على ولادة الدولة العصرية. وبناء الدولة الجديدة على أساس المواطنة والمساواة التامة بين جميع المواطنين في الحقوق والواجبات. ففي الفصل التاسع من «المقدمة»، وهو بعنوان «في أن الأوطان الكثيرة القبائل والعصائب قل أن تستحكم فيها دولة»، أشار ابن خلدون إلى «أن السبب في ذلك اختلاف الآراء والأهواء، وأن وراء كل رأي منها وهوى عصبية تمانع دونها فيكثر الانتقاض على الدولة والخروج عليها في كل وقت وإن كانت ذات عصبية لأن كل عصبية من تحت يدها تظن في نفسها منعة وقوة. ويمكن التأكيد على أن معظم الزعامات القبلية أو العرقية أو الطائفية لم تكن تطمح إلى بناء دولة حديثة، أو لعلها تدرك الآفاق الوطنية المرجوة منها فتهرب نحو تحالف تقليدي يساهم في إعلاء شأنها، ويضمن لها نفوذها ومصالحها لعقود طويلة. وهنا تبرز أهمية الدور الرائد الذي تقوم به السلطة المركزية في الدولة الحديثة شرط أن تكون ديمقراطية وعادلة، وتعتمد الشفافية في اتخاذ القرارات، وتفضل مصلحة البلاد العليا على المصالح الشخصية.

٣- النزاعات الاجتماعية وآثرها على تطور الأقليات في بعض الدول العربية شهدت الدول العربية تبدلات بنيوية مهمة في مختلف المجالات طوال النصف الثاني من القرن العشرين. فالبداوة التي كانت تشكل الغالبية الساحقة من دول الخليج، «الفارسي»، وفي كثير من الدول العربية الأخرى في أواسط القرن العشرين قد انحسرت بشكل حاد في نهاية ذلك القرن. وازداد التوسع الحضري بمعدلات كبيرة في معظم الدول العربية لدرجة أن بعض المدن العربية تضم نسبة كبيرة من السكان قد تصل إلى نصف سكان البلد. كذلك ارتفعت أعداد الريفيين بشكل ملحوظ على حساب انحسار البداوة والسكن الصحراوي.

وبسبب سوء توزيع الثروة والمداخيل الوطنية والقومية تحولت ظاهرة التمدين السريع إلى أزمة حادة تعاني من نتائجها السلبية غالبية الدول العربية بعد ظهور أحياء مدينية فقيرة، وأكواخ البؤس، ومدن الصفيح، وتدني أو انهدام كل أشكال السكن الصحي فيها وتحولها إلى بؤر للفساد، وبالتالي أرضا خصبة لكل أشكال العداء للدولة المركزية. ونظرا لأن المشاركة في إدارة الدولة ومؤسساتها شكل مصدر غنى ونفوذ فإن غالبية الأقليات كانت مهمشة، وتعرضت لكل أشكال القمع والاستغلال. مما انعكس بصورة سلبية على أوضاعها الاقتصادية والاجتماعية، ودفع بأعداد كبيرة منها للسفر إلى الخارج.

مسعود ضاهر

> ✔ الأمة والموقف القومي العربي من مشكلة الأقليات إنطلاقا من شعارات رومانسية كثيرة منها «أرض العرب للعرب» كان لقادة الفكر القومي العربي مواقف متشنجة تجاه مسألة الأقليات القومية والأثنية واللغوية على امتداد الوطن العربي. ومارست بعض الدول العربية سياسة تعريب خاطئة أدت إلى حرمان الأقليات من حقوقها الطبيعية في التحدث بلغاتها والحفاظ على تراثها الثقافي من جهة، وإلى افتعال معركة ثقافية ما زالت مستمرة حتى الآن بين العربية واللغات الأوروبية الأخرى، خاصة الفرنسية في دول شمال أفريقيا العربية. وكان بالإمكان تجاوز تلك المعركة بسهولة عن طريق تعليم الطلاب اللغتين معا